

المحاضرة الرابعة:

الهجرة غير الشرعية (غير النظامية، السرية)

بالنظر إلى فحوى كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (المادة 13) وميثاق الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 (المادة 12)، يمكن لأي فرد مغادرة بلده أو أي بلد آخر والعودة إليه بكل حرية، شريطة ألا يمس ذلك الأمن الوطني، النظام العام، الصحة أو الأخلاق العامة أو حقوق وحرية أفراد آخرين، لكن واقع الهجرة الدولية لا يمتثل في أغلب الأحيان إلى هذه القوانين، حيث توظف دول الانطلاق والدول المستقبلة هذه الشروط ذريعة لمنع خروج أو دخول أفراد يودون التمتع بهذا الحق العالمي. وهو ما خلق أشكالاً أخرى للهجرة تحاول الالتفاف على الإجراءات القانونية والجمركية والأمنية التي تتخذها هذه الدول وتجمع تحت تسمية الهجرة غير النظامية، غير القانونية أو السرية.

1. حجم الهجرة الدولية:

بلغ عدد المهاجرين في العالم سنة 2013 حوالي 230 مليون مهاجر، إذ لم تتوقف هذه الأعداد عن الزيادة طوال الـ 20 سنة الماضية، إحتلت فيها القارة الأوروبية المرتبة الأولى في إستقبال هؤلاء المهاجرين، حيث بلغ عددهم 72 مليون مهاجر، أي 10 % من مجموع سكانها، لكن البلد الأكثر استقبالا للمهاجرين في العالم فيبقى الولايات المتحدة الأمريكية بـ 46 مليون مهاجر، أي 14,5 % من مجموع السكان (317 مليون أمريكي).

حتى سنة 2007، قدر عدد المهاجرين في العالم بحوالي 200 مليون شخص، أي 3,1 % من سكان العالم، وهي نسبة ثابتة خلال القرن الأخير، فمراحل الهجرة الكبيرة التي تصاحب عادة بزخم إعلامي تكون مرحلية وتمس مناطق جغرافية محددة وتكون مؤقتة في الكثير من الحالات.

تتمثل البلدان الأكثر استقبالا للاجئين وهي نفسها البلدان المستقبلة للمهاجرين في: المملكة المتحدة، ألمانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، كندا، هولندا، بلجيكا، سويسرا، السويد وأستراليا، بالإضافة إلى دول أخرى كانت مصدرة للمهاجرين ثم أصبحت مستقبلة لهم مثل: اليونان، إيطاليا وإسبانيا، ...

أما فيما يخص قارة إفريقيا، فهي مصدرة للمهاجرين أكثر من كونها مستقبلة، حيث بينت إحصاءات المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2003 أن 64 مليون إفريقي يتواجدون في الخارج، أي 6 % من مجموع سكان القارة.

2. أشكال الهجرة والمهاجرين:

تتفق كل التعريفات المقدمة للهجرة على اعتبارها تنقلا فرديا أو جماعيا لجزء من جماعة ما من بلد لآخر، لكن هذا التنقل لا يعبر دائما عن واقع واحد، كما لا يعبر عن نفس الفاعلين ولا تترتب عنه نفس النتائج، لذلك تعتبر الهجرة إحدى الظواهر البشرية الأكثر تعقيدا في الزمن الراهن.

تختلف الهجرة بحسب المكان الذي ينتقل إليه المهاجرون، إرادة المهاجر، مساراتها، مدة استمراريتها، الهدف منها أو حسب وضعيتها القانونية:

أ. تصنيف الهجرة حسب مكان الانتقال: **هجرة داخلية** (تنقل الأفراد أو الجماعات داخل البلد الواحد أو الهجرة داخل القارة الواحدة) / **هجرة خارجية** (هجرة فردية أو جماعية إلى قارة أخرى غير القارة الأصلية).

ب. تصنيف الهجرة حسب إرادة المهاجر: **هجرة اختيارية (إرادية)** (يقوم بها الفرد بناءا على رغبته في الانتقال إلى بلد آخر بحثا عن حياة أفضل) / **هجرة قسرية (إجبارية)** (هجرة يُدفع الأفراد أو الجماعات فيها إلى الانتقال من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر نتيجة لظروف طارئة كحرب داخلية أو مع دولة أجنبية، كوارث طبيعية، مجاعة، ...).

ت. تصنيف الهجرة على أساس مساراتها: **هجرة ثنائية** (تكون هذه الهجرة بين دول بينها حدود جغرافية أو تتكلم نفس اللغة أو بينها علاقات تاريخية معينة) / **هجرة شبكية** (تبدأ هذه الهجرة بوجهة محددة، لكن المهاجر قد يقرر التوجه نحو بلد آخر، مجاور أو بعيد، حيث يحدد قراره هذا ظروف إقامته في البلد الذي يتواجد فيه وفرص تحسينها في البلد الذي يتجه إليه، فإذا رسمنا مسارات هذا المهاجر نحصل على شبكة من التنقلات).

ث. تصنيف الهجرة على أساس استمراريتها: **هجرة دائمة** (حيث يهاجر الأفراد أو الجماعات نحو دول الوجهة بنية الاستقرار النهائي فيها) / **هجرة مؤقتة** (يكون مشروع الهجرة مؤقتا منذ البداية، كالهجرة من أجل التحصيل العلمي، العمل المؤقت من أجل تحسين الظروف الاقتصادية، ...).

ج. تصنيف حسب الوضع الاقتصادي لبلد الوجهة: **الهجرة جنوب-شمال** (تتضمن هجرة الأفراد من بلدان العالم الثالث المتخلفة إلى الدول المتقدمة) / **الهجرة جنوب-جنوب** (تكون هجرة الأفراد في هذه الحالة نتيجة لاختلاف الوضع الاقتصادي من بلد عالم-ثالثي لآخر، حيث يمكن لبلد مجاور أن يقدم فرص عمل وظروف حياة أو نظام سياسي واقتصادي أفضل).

ح. تصنيف الهجرة حسب الهدف منها: الهجرة من أجل العمل (الهجرة الاقتصادية) (تكون الهجرة في هذه الحالة مدفوعة ببحث المهاجر عن منصب عمل لم يحصل عليه في بلده أو لا يمكن أن ينال منه نفس الأجر)/ الهجرة الدراسية (يقوم بها الطلبة الباحثون عن مستوى علمي أفضل في جامعات في دول متطورة من أجل الحصول على دبلوم وكفاءة تزيد من حظوظهم في الحصول على منصب عمل جيد في بلدانهم الأصلية، لكن هناك من تكون هجرته هذه مرحلة من مشروع هجراتي دائم)/ الهجرة العائلية (يحدث هذا النوع من الهجرة عندما يقرر المهاجر من أجل العمل جلب بقية أفراد عائلته في إطار آلية «التجميع العائلي le regroupement familial») / الهجرة الطبية (يقوم بها من يبحثون عن العلاج في بلد يتكفل بجزء من تكاليف العلاج أو يتوفر على مستشفيات مجهزة بشكل جيد)/ الهجرة السياسية (تحدث هذه الهجرات عادة نتيجة صراعات سياسية أو حروب أهلية داخل البلد الأصلي).

3. إشكالية الهجرة غير الشرعية (غير النظامية، السرية):

بالإضافة إلى التصنيفات المقدمة أعلاه للهجرة، يبقى تصنيف الهجرة حسب وضعها القانوني التصنيف الأكثر أهمية والذي يحظى بمعالجة إعلامية أكبر، حيث يتم التمييز بين:

أ. الهجرة الشرعية (القانونية، النظامية): تتم وفقا للقانون والإجراءات التي تقرها البلدان على الشخص المهاجر منها أو إليها، في ظل الأعراف والقوانين الدولية.

ب. الهجرة غير الشرعية (غير القانونية، غير النظامية، السرية): تتم هذه الهجرة بصفة غير قانونية دون علم الجهات الرسمية المختصة بمراقبة دخول وخروج الأفراد من التراب الوطني، ويمكن أن تتخذ 3 أشكال:

- مهاجرون يدخلون البلد المستقبل بطريقة قانونية، ويمكنون فيه بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية وهو تصرف يمكن أن يعرضهم للمتابعة وحتى السجن.
- المهاجرون الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال الإقامة القانونية المسموح بها.
- المهاجرون الذين يدخلون بطريقة غير قانونية ولا يسوون وضعهم القانوني.

4. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إن الحديث عن الهجرة السرية أو غير الشرعية (غير القانونية) في الجزائر يتطلب التمييز بين عدة أشكال لهذه الظاهرة؛ حيث يتعلق الأمر بالشباب الجزائريين الذين يحاولون مغادرة التراب الوطني دون اللجوء إلى الإجراءات

الإدارية والأمنية التي تفرضها مصالح الدولة الجزائرية بهذا الشأن، فبالإضافة إلى هؤلاء الشباب المهاجرين هناك الفاعلون الذين يؤمنون نقلهم والذين يشكلون مجموعات متفاوتة التنظيم قد تصل إلى مستوى شبكات لتهريب البشر.

يطلق الجزائريون تسمية «الحرقة» على الهجرة السرية، وهي آتية من الفعل «حرق» ولكنها تعني بالضبط تجاوز قانون أو أسلوب عمل متعارف عليه، كما أن «الحرقة» نعت كان يطلق أيضا على ركاب القطارات والحافلات العمومية الذين يتهربون من دفع تذاكر رحلاتهم، أما اليوم فهو يشير إلى الشباب الذين يحرقون وثائقهم ليصبحوا دون هوية، فلا يمكن تحديد بلدهم الأصلي وماضيهم وبالتالي يصعب على بلدان الوجهة إرجاعهم. لكن الهجرة السرية يشار إليها بـ «الهربة» أيضا؛ أي الهروب والتخفي أو «الهددة»؛ أي إتخاذ موقف غير قابل للتراجع، في حين يشار إلى الهجرة عن طريق التسلل إلى سفن البضائع أو المسافرين بـ «الكالة».

بدأت أولى محاولات الشباب الجزائريين للهجرة السرية عن طريق الموانئ مع بداية التسعينات، وكانت تسمى «الكالة». أما الهجرة السرية باستعمال القوارب فقد بدأت مع سنوات 2000 تحت تسمية «الهددة» التي تعني الخروج غير القانوني وبصورة خاطفة، لتدشن عهدا جديدا للشباب الجزائري وعلاقته مع مجتمعه وسلطاته وبقية بلدان العالم.

ازدادت حدة «الحرقة» بين عامي 2005 و2008، حيث تنطلق رحلات القوارب السرية عادة من الولايات الشرقية الأقرب إلى جزيرة سردينيا والولايات الغربية الأقرب إلى الشواطئ الجنوبية لإسبانيا، حيث تنصدر ولاية عنابة المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين السريين، تليها ولاية وهران، ثم مستغانم، عين تيموشنت، تلمسان، الشلف، الطارف، جيجل، سكيكدة، والوادي، أما عن الأشهر، فهي تزيد في الفترة الممتدة من شهر ماي إلى شهر أكتوبر.

إن الهجرة السرية في الجزائر تخص أيضا المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء والمتجهين إلى أوروبا في الغالب، حيث يمكن أن يمكثوا لمدة في الجزائر في انتظار مواصلة هجرتهم وقد ينتهي بهم المطاف بالإستقرار في هذا البلد.

5. ملمح المهاجرين السريين الجزائريين:

يمكننا أن نقسم الشباب بحسب علاقته مع الهجرة السرية إلى أربعة أنماط، حيث يتمثل النمط الأول في الشباب الذي يحلم بالهجرة إلى بلد متقدم ولكنه لا يقوم بأي خطوة في هذا الإتجاه، وينتظر قدوم فرصة تتيح له الهجرة إلى هذا البلد في ظروف قانونية ومريحة، أما النمط الثاني فيحاول الحصول على تأشيرة البلد الذي ينوي الهجرة إليه، فحتى لو كان ينوي البقاء بصفة غير قانونية في هذا البلد بعد انقضاء مهلة هذه التأشيرة فإنه لا يجرأ على مغادرة الجزائر بشكل غير قانوني، أما النمط الثالث فإنه يختار نتيجة ليأسه من الحصول على التأشيرة أو لقناعته بعدم جدوى المحاولة أن

يتجاوز الإجراءات الإدارية والجمركية لتتطبق عليه صفة «الحراق le grilleur» الذي "يحرق" إسمه وتاريخ حياته في الجزائر، ويهاجر دون وثائق بحثا عن بداية جديدة. في الأخير، هناك الطلبة المهاجرون الذين تعتبر هجرتهم مؤقتة لأنه يفترض بهم العودة بعد إنتهاء تكوينهم في الخارج، لكن هذا الوضع تغير في العقود الأخيرة، حيث أصبح يفضل الكثير منهم البقاء في البلدان التي درسوا فيها.

وضعت الباحثة السوسيولوجية الفرنسية ماري ثيراز تيتو-دولاج Marie Thérèse Têtu-Delage أربع ملامح أكثر شيوعا للجزائريين المهاجرين أو المقيمين بشكل سري في فرنسا (2009):

- **الأشخاص الفاقدون لمكانتهم الاجتماعية (les déclassés)** بسبب تسريحهم من العمل، لأن مشوار حياتهم تحطم ويصعب عليهم إعادة بناء مشروع حياة جديد، لأنهم يعانون بسبب طلاقهم، انقسام أسرهم أو رفضها لهم، أو أولئك الذين فقدوا الأمل في الحصول على مكانة اجتماعية لائقة في المجتمع.
 - **النساء الباحثات عن الزواج و/أو الإستقلالية اللواتي** تعتقدن بإمكانية تكوين أسرة في نظام اجتماعي لا يضع شروطا للسن ويمنح فرص أكبر للمرأة، أو النساء المطلقات اللواتي ترغبن في التخلص من وصاية الأهل.
 - **الأشخاص الذين عادوا بعد سنوات من الهجرة (les revenus du retour)** وأدركوا بعد بعض الوقت بأنهم أخطئوا بقرارهم العودة إلى أرض الوطن.
 - **الشباب الذين لا يملكون عمل أو سكن ولا يمكنهم تكوين أسرة نتيجة لهذا الوضع، والذين لا يمكن لأسرهم مساعدتهم فيبحثون عن المستقبل خارج الوطن.**
- قدم السوسيولوجي الجزائري عبد اللاوي أرقاما يمكن أن تساعدنا على تحديد ملمح الشاب الحراق الجزائري. إنه شاب يتراوح سنه ما بين 18 و 35 سنة، أعزب، ذو مستوى تعليمي متوسط أو ثانوي أو ابتدائي، بدول عمل في أغلب الأحيان.

6. العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية (السرية) في الجزائر:

تتعدد التفسيرات التي يقدمها المهتمون والباحثون في شؤون الهجرة السرية بخصوص هجرة الشباب الجزائريين بشكل سري، فإن كان سبب اختيارهم لهذا النوع من الهجرة راجعا للحواجز الموضوعية أمام هجرتهم القانونية (العادية)، تبقى أسباب لجوئهم لهذا النوع من الهجرة مثيرة للإهتمام.

يعتقد الباحث في العلوم السياسية عامر مصباح بأن نظرية الحاجات لأبراهام ماسلو A. Maslow، التي تفيد بتدرج حاجات الإنسان من: حاجات فيزيولوجية أساسية ضرورية للبحث عن تحقيق حاجات السلامة والأمن، ثم حاجات الإنتماء والحب، ثم حاجات تقدير الذات، وفي الأخير حاجات تحقيق الذات، يمكن أن تُتخذ إطارا نظريا

لتحليل ظاهرة الهجرة السرية، يضاف لها عامل آخر أكثر شمولاً مرتبط بتآكل الهوية الوطنية كإحدى النتائج السلبية لواقع العولمة الذي تتجه إليه البلدان المغاربية.

أما الكاتب الجزائري **سلامنية بن داود** فيرجع لجوء الشباب الجزائريين إلى الهجرة بشكل سري إلى تغير القيم الأخلاقية (التسامح، التواضع، إحترام الجار، التمسك بتقاليد الأجداد...) للجزائريين وابتعادهم عن الثقافة الإسلامية ما نجم عنه ظهور عادات جديدة كالبحث عن الثراء والتباهي بالماديات. أما الباحث **علي بن ساعد** فيعتقد أن التفهقر السوسيو-اقتصادي يساهم في استمرار هذه الظاهرة، مع ما يرسخه في نفوس الشباب من أنه لا يمكنهم تحقيق دواتهم في المجتمع الحالي نتيجة لغياب مشروع مجتمع وتراجع معنى الدولة.

أما الباحث الاقتصادي **مهدي لحو** فقد قدم مجموعة من العوامل التي تساهم في إتخاذ المهاجرين لقرار الهجرة، فهناك نمط الحياة في أوروبا الذي تزداد جاذبيته بسبب تطور وسائل الإعلام والاتصال التي أصبحت في متناول الشباب من الدول المتخلفة، ولكن رغبتهم في الهجرة إليها ازدادت تعقيدا بسبب تعميم التأشيرة على أغلبية المنحدرين من هذه البلدان.

في المقابل، هناك العوامل المنفرة من البلدان التي ينحدر منها المهاجرون؛ فهناك نقص الموارد الطبيعية، الصراعات والحروب بكل أشكالها، استفحال الأمن، الزيادة الديمغرافية وتفاقم الفقر، العلاقات الصراعية مع السلطة.

يشير لحو إلى أن الفقر لا يعني وضعاً محدداً يعيشه الفرد المهاجر بشكل بارز وإنما يتجلى من خلال قلق الشباب من المستقبل، الهشاشة الاجتماعية، بطالة أفراد العائلة، نقص موارد الأولياء، غياب الخدمة العمومية وضعف التكفل الطبي، تدهور نوعية الحياة (تشوه الفضاء الحضاري، الشعور بنقص الحرية، غياب المساحات الخضراء)، بالإضافة إلى صعوبة إستقلالية الشباب التي تكون ناجمة عن وضعية الهشاشة الاجتماعية التي يعيشونها.

أما البسيكو سوسيولوجي الجزائري **سليمان مظهر** فيضيف إلى عامل جذب المجتمعات المستقبلية والعوائق الموجودة أمام سيرورة الهجرة العادية اللذان ذكرهما لحو، الإستعداد البسيكولوجي للشباب، والذي يظهر في غياب الأمل بسبب العنف الرمزي الذي فرضه وضع المدينة والأحياء الحالي، الذي لا يأخذ بالحسبان خصوصية حياة الشباب، أما غياب أفق للمجتمع الجزائري فيشير هذا الباحث إلى أنه يظهر في رفض هذا المجتمع للأشخاص الذين يمكن أن يحققوا التغيير.